

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٤٤

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لو كاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أو جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثورث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد بيرتو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

## جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم  
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1426918 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

السيد إلياسون (تكلم بالإنكليزية): سيركز بياني اليوم بإيجاز على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأزمة في أوكرانيا وأحدث التطورات بشأن أوكرانيا منذ الإحاطة التي قدمها للمجلس وكيل الأمين العام، فيلتمان، في ١٣ آذار/مارس (انظر S/PV.7134).

إن الأمين العام في طريقة اليوم إلى موسكو وكيف كجزء من الجهود المكثفة التي يواصل بذها في إطار مساعيه الحميدة. فهو سيجري مناقشات في كلتا العاصمتين بشأن التوصل إلى الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمة. وقبل قيامه بهذه الزيارة، تكلم صباح هذا اليوم مع رئيس الوزراء الأوكراني ياتسينيوك.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام إلى المجلس (انظر S/PV.7134)، يواصل الاتصال مع الجهات الفاعلة الرئيسية بهدف تخفيف حدة الحالة القائمة. فهو يبحث بلا كلل على الحوار ويشجع على التقيد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بالنسبة إلى أوكرانيا، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وكفالة الوفاء بحقوق الإنسان للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للأقليات.

وخلال زيارتي الأخيرة إلى أوكرانيا، شددت مع جميع المحاورين الذين التقيتهم على أهمية تشكيل حكومة جامعة، والحاجة إلى الحفاظ على أوكرانيا المتعددة الأعراق، والمتعددة الثقافات، والمتعددة اللغات. وكما شهد المجلس من تصريحات الأمين العام العلنية، فهو ينصح مرارا وتكرارا ضد اتخاذ الإجراءات المتسارعة التي يمكنها أن تزيد من حدة التوترات، وتؤدي إلى سوء التقدير وإلى عواقب غير مقصودة.

ولقد أعقبت مهمتي في أوكرانيا زيارة قام بها الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش. وبناء على طلب من الأمين العام، ونظرا لعدم استقرار الوضع على الأرض، مدد السيد سيمونوفيتش زيارته لأوكرانيا حتى يوم أمس، ١٨ آذار/مارس.

في غضون ذلك، توجهت إلى أوكرانيا بعثة من الأمم المتحدة تعنى برصد حقوق الإنسان، هدفها إجراء تقييم موضوعي لما يحدث على الأرض. السيد سيمونوفيتش سيأخذ الكلمة بعدي لاطلاع المجلس على زيارته إلى أوكرانيا، وتقديم مزيد من المعلومات عن أعمال بعثة الرصد. ويمكنني إضافة أن الأمم المتحدة تنسق الجهود التي نبذلها تنسيقا وثيقا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظرا لعزم هذه المنظمة على نشر مراقبين لها أيضا في أوكرانيا.

وأود أن أذكر بأنه خلال زيارتي لأوكرانيا، أطلعت المجلس من كيف على المعلومات التي لدي في ٤ آذار/مارس.

وقلت إنني أجد بلدا يواجه سلسلة من التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية السريعة الحركة والخطيرة.

ومنذ تلك الزيارة، لا يبدو سوى أن الأزمة تزداد شدة. فبدلاً من عدم التصعيد، يستمر تزايد التوترات في شبه جزيرة القرم وفي شرق أوكرانيا. فقد قررت سلطات القرم إجراء استفتاء بشأن مركز شبه جزيرة القرم في ١٦ آذار/مارس، حيث أعلنت بعده أن قرابة ٩٧ في المائة من الذين أدلوا بأصواتهم أيدوا انفصال القرم عن أوكرانيا. وأعرب الأمين العام عن خيبة أمله وقلقه العميقين إزاء القرار المتسرع بالمضي قدماً في إجراء استفتاء له عواقب بعيدة المدى بالنسبة إلى أوكرانيا، والمنطقة، وما بعدها. وفي وقت لاحق، أعلنت القرم استقلالها الذي اعترف به الاتحاد الروسي.

في ١٧ آذار/مارس، شرع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تطبيق جزاءات موجهة ضد مسؤولين من الروس وأبناء القرم. وفي ١٨ آذار/مارس، وقّع الرئيس بوتين معاهدة من المتوقع أن يصادق عليها البرلمان الروسي، من أجل جعل شبه جزيرة القرم جزءاً من الاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، التزمت الحكومة في كييف بعدم قبولها على الإطلاق استقلال شبه جزيرة القرم أو ضمها، وأعلن أن شبه جزيرة القرم جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

ويوم أمس، أعرب رئيس وزراء أوكرانيا عن القلق من أن النزاع في شبه جزيرة القرم أخذ "يتحول من المرحلة السياسية إلى المرحلة العسكرية". جاء ذلك بعد تقارير تفيد بمقتل ضابط أوكراني أمام قاعدة عسكرية أوكرانية في ضواحي مدينة سيمفيريوبول.

بعد تلك الحادثة، قرّر نائب رئيس الوزراء الأوكراني ووزير الدفاع السفر إلى شبه جزيرة القرم اليوم. ويُزعم أن القيادة في القرم أعلنت بدورها أن المسؤولين في أوكرانيا

سُيمنعون من الدخول إليها. وهذا يؤكد الحاجة الماسة إلى بدء حوار مباشر بين موسكو وكييف على الفور.

ولقد ظهرت تقارير اليوم تفيد بأن اثنتين من القواعد البحرية الأوكرانية في شبه جزيرة القرم استولت عليهما القوات الموالية لروسيا أو جماعات مجهولة الهوية. وفي حين تشير التقارير الأولية إلى أن الاستيلاء على هاتين القاعدتين حدث من دون إراقة الدماء حتى الآن، فمن الواضح أن تطورات كهذه تحمل مخاطر جسيمة. والأمين العام يؤكد باستمرار على أهمية تجنب المزيد من الأعمال الاستفزازية، والامتناع عن التحريض.

إن هذه الأحداث التي حصلت مؤخراً زادت من حدة التوترات، وأضافت تعقيدات جديدة إلى الحالة المحفوفة بالمخاطر أصلاً. فنحن نواجه الآن مخاطر ناتجة عن تصعيد خطير يمكنه أن يخلف عواقب على السلم والأمن الدوليين، وأن تكون له دلالة خطيرة بالنسبة إلى المجلس والأمم المتحدة. ومن منظور أوسع، ينبغي أن نذكر بأنّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا يظلان جارين، بينهما علاقات تاريخية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية وثيقة وغالباً معقدة. ونحن نرى أن من مصلحتنا جميعاً أن تقوم علاقات إيجابية بين هاتين الأمتين ومع المنطقة بنطاقها الأوسع. بيد أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه يتعين أن تستند إلى وقف التصعيد على الفور، وضبط النفس حيال الأزمة الحالية.

وأود أن أختتم باقتباس أجزاء من الرسائل الرئيسية التي أصدرها الأمين العام مؤخراً:

"من الواضح أننا نقف أمام مفترق طرق. إذا استمر التصلّب في المواقف واستمر التصعيد في الكلام، فهناك خطر كبير من حدوث دوامة محفوفة بالمخاطر؛

ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن أعضاء من المنظمات الإقليمية، وأعضاء من السلك الدبلوماسي. وعمل فريقنا أيضا على جمع العديد من المواد المكتوبة.

لم أكن قادرا على الذهاب إلى شبه جزيرة القرم، لأن السلطات هناك، بداية، لن تستقبل البعثة أو تكفل أمنها. وفي نهاية المطاف، ويوم الأحد، تلقيت دعوة لزيارة سيمفيريوبول. وآمل أن يصير بالإمكان زيارة شبه جزيرة القرم، ربما من جانب رئيس بعثة الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان، السيد أرمين هاروتيونيان، في وقت قريب. وأرحب أيضا بالطلب الذي قدّمه الخبير المستقل المعني بمسألة الأقليات في ١٩ آذار/مارس لزيارة أوكرانيا. وآمل أن تحدث الزيارة في أقرب وقت ممكن، وتسهم في خفض حدة التوترات.

إن انتهاكات حقوق الإنسان المزمّنة كانت من بين الأسباب الرئيسية للاضطرابات التي وقعت في أوكرانيا خلال الأشهر الأخيرة. فلسنوات عديدة، هناك شواغل بشأن ضعف سيادة القانون، والافتقار إلى المساءلة، وما ينجم عن ذلك من افلات من العقاب. فالحق في الحصول على محاكمة عادلة، والمساواة في الوصول إلى العدالة، وحالات التعذيب، وسوء المعاملة، وظروف الاحتجاز السيئة جميعها مسائل تبعث على القلق منذ وقت طويل. وعدم استقلال القضاء يجب تصحيحه، وإصلاح قطاع الأمن ومكتب المدعي العام هما أيضا مهمتان ملحتان. وبمثل الفساد مشكلة شاملة تؤثر على سيادة القانون، فضلا عن المساواة في الحصول على الخدمات العامة، حيث يتعين أيضا مواجهة هذين الأمرين على وجه الاستعجال.

يجب إقرار جميع الإصلاحات وتدابير السياسة العامة الجديدة من دون أي روح انتقامية، وبطريقة استشارية وشفافة وشاملة. من المهم التأكد من أن المرء لا يرد على انتهاكات حقوق الإنسان بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان. وفي سياق التدابير التشريعية الجارية المتعلقة بالتطهير يجب على

”يجب أن ينصب التركيز على الدخول في حوار مباشر بين موسكو وكييف، بهدف الاتفاق على تدابير محددة تمهد السبيل أمام التوصل إلى حل دبلوماسي؛

”وعلى الرغم من أن السبيل نحو إيجاد حل سلمي للأزمة بعيد المنال حسبما ثبت حتى الآن، إلا أنه ما زال مفتوحا.“

فهذه الروح وبروح من ميثاق الأمم المتحدة، يشرع الآن في القيام بزيارة إلى موسكو وكييف.

وأود أن أضيف فحسب أن أدواتنا الدبلوماسية الأولية هي الحوار البناء على أساس الفصل السادس من الميثاق بشأن حل المنازعات حلا سلميا. وسوف تواصل الأمم المتحدة القيام بدورها لتعزيز الحوار من أجل إيجاد حل سلمي ومشترك للأزمة، التي أصبحت الآن أكثر خطورة من أي وقت مضى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيمونوفيتش.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أشكر، سيدي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لاطلاع المجلس على مهمتي في أوكرانيا. لقد انضمت إلى نائب الأمين العام في كيف بتاريخ ٩ آذار/مارس بناء على طلب عاجل من الأمين العام، والمفوض السامي لحقوق الإنسان. وكانت مهمتي تقضي بإجراء تقييم أولي لحالة حقوق الإنسان، وتسليط الضوء على الأهمية القصوى لاحترام حقوق الإنسان في العمل من أجل نزع فتيل التوترات، وتقديم توصيات بشأن الطريق إلى الأمام.

التقيت أفرادا من أطياف ثقافية، وعرقية، ولغوية، وسياسية، في كيف، وخاركيف، ولفيف، بما في ذلك مسؤولون تشريعيون وتنفيذيون، وأمين المظالم، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل مختلف المجتمعات المحلية، بما في

عن جميع وجهات النظر بحرية وديمقراطية ما دام التعبير عنها لا يُجرس على الكراهية والعنف ضد الآخرين. وأي محاولة لتصعيد العنف والكراهية ينبغي منعها أو كبحها في مهدها عندما تحدث، قبل أن تتفاقم إلى مزيد من العنف. ويتعين على جميع السلطات أن تكفل حماية متساوية للجميع، وخاصة لمجموعات الأقليات.

إن إسراع البرلمان في إلغاء القانون المتعلق باللغات كان خطأً. ولحسن الطالع أن قرار البرلمان لم يعتمد الرئيس بالإناية، لذلك سيستمر سريان مفعول القانون القديم بينما يجري إعداد نص جديد. وينبغي أن تتم تلك العملية بالتشاور الكامل مع المعنيين وأن تكون عملية تشاركية وشفافة وشاملة بالكامل.

خلال زيارتي، اجتمعت مع طائفة واسعة من ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك لقائي مع ممثلين من أصل روسي. يبدو أن هناك بعض الحالات التي تعرض فيها أعضاء الأقلية الروسية إلى مضايقة أو حتى إلى الاعتداء عليهم، من قبيل حالة الهجوم على عضو في البرلمان. يجب إجراء تحقيق شامل بشأنها جميع الادعاءات بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد الأقليات. ومهما يكن من أمر، فإن تلك الانتهاكات لا تجري على نطاق واسع وليست منهجية.

لدي مخاوف كبيرة إزاء الحالة في شبه جزيرة القرم، التي ما زالت مشوبة بالتوتر في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان. وقد التقيت مع ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. لقد تكلمت مع ممثلي الأشخاص المشردين من التار في بلدة ليفيف، والتقيت برئيس برلمان تار القرم، السيد رفعت شوبروف، وبالسيد نادر بكروف، رئيس مؤسسة البحوث ودعم الشعوب الأصلية في شبه جزيرة القرم. أشعر بقلق عميق إزاء حقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص الذين يعارضون الأحداث السياسية الأخيرة في شبه جزيرة القرم.

أولئك الأشخاص احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون احتراماً كاملاً، بما في ذلك الحق في الاستعراض الفردي والحق في الاستئناف.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الانتهاكات المتعلقة بالاحتجاجات. في سياق الاحتجاجات الأخيرة التي وقعت في كييف وفي أماكن أخرى، أشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والقتل خارج نطاق القانون، والتعذيب والاختفاء والاعتقال التعسفي والاحتجاز. وأعمال القنصاة في بلدة ميدان تبعث على القلق الكبير بوجه خاص، وتتضمن إجراء تحقيقات كاملة. فقد أزهقت أرواح أكثر من 100 شخص، معظمهم من المتظاهرين ولكن يوجد أيضاً من بينهم بعض أفراد قوات الأمن، وجرح أشخاص كثيرون. قمت بزيارة ضحايا الاحتجاجات في المستشفى. كما تحدثت إلى الأطباء الذين ساعدوا الضحايا في المستشفيات المؤقتة، بمن فيهم وزير الصحة الحالي، السيد أوليه موسى، والسيدة أولغا بوغوموليتيس. وأكدوا لي جميعاً أن قتل المتظاهرين على أيدي القنصاة قد تم تنفيذه بأسلوب حكم الإعدام، أي استهداف الرؤوس والصدور. إن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان تلك وغيرها من الانتهاكات ضد جميع الضحايا يجب تقديمهم فوراً إلى العدالة فوراً، أيلاً كان مركزهم أو خلفيتهم أو انتمائهم، وذلك بعد إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الانتهاكات المستمرة وكيفية التصدي لها. قمت ببحث جميع السلطات التي التقيت بها على ضمان الشمولية في الحكم، وبينما يتم ضمان حرية التعبير، الحد من خطاب الكراهية. إن أوكرانيا بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات. إن الخطب الطنانية التي تُعبر عن التعصب والسياسات العامة ستؤدي إلى نتائج عكسية، وسوف تزيد من طول الخطوط الفاصلة الداخلية في المجتمع. وينبغي الإعراب

بشكل تدريجي. ويوم الجمعة، سيتواجد مراقبون في خاركوف ودونتسك.

عند نشر تلك البعثة سوف نعمل بصورة وثيقة جدا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي لديها خطط للقيام بنشر بعثة للمراقبة مؤلفة من عدد أكبر. وفي هذا الصدد، أقيمت أنا ونائب الأمين العام على اتصالات وثيقة مع قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وسيكرر ذلك على أرض الواقع.

تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للمساعدة في ضمان احترام حقوق الإنسان وحمايتها في أوكرانيا بدعم المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا وغيرها من المنظمات. بالإضافة إلى رصد حالة حقوق الإنسان، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في توفير المساعدة التقنية للإصلاحات التشريعية وغيرها من الإصلاحات اللازمة لضمان أن تنفذ التوصيات التي تتلقاها أوكرانيا من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذًا كاملاً بحيث لكي تساهم مساهمة فعالية في جهود السلام والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد سيمونوفيتش على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر المجلس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة وتوجيه الدعوة إلي.

أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن تقديري لجميع أعضاء المجلس الذين تجاوبوا مع مهمتي اليوم بكلمات المواساة والعزاء لأسرة الجندي الأوكراني الذي قُتل بالأمس بعد أن أطلق النار عليه وأصابه في رقبته عندما اقتحمت مجموعة من المسلحين قاعدة عسكرية أوكرانية في الجزء الشرقي الشمالي من شبه جزيرة القرم، في سيمفيربول. وبالأمس، احتج وزير خارجيتنا

وقد أُبلغ عن اختفاء نشطاء محليين من أبناء تثار شبه جزيرة القرم بعد مشاركتهم في مظاهرة احتجاجية في ٣ آذار/مارس، وقد عثر عليه ميتا يوم ١٦ آذار/مارس في غابة قريبة من بلدة بيلغورسك. ووفقا لتقارير وردت من مصادر موثوق بها، كانت على جسده علامات توحى بأنه تعرض إلى سوء المعاملة.

بالإضافة إلى حالات العنف التي وقعت مؤخرا بين سائر المجموعات السياسية الأوكرانية والروسية. بمشاركة مزعومة من مجموعات من خارج المنطقة، ونجم عنها وقوع وفيات وإصابة بجراح، فإن نشر الإشاعات، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام، لا سيما في شرق أوكرانيا، يضيف شعورا بعدم الأمن في أوساط السكان. وأفهم أن هذا مرده جزئيا إلى إشاعات وتصورات بشأن ما إذا كانت السلطات الجديدة في كييف سوف تضمن اتباع سياسات غير مركزية، وحكومة شمولية، وتكفل حماية ودعم استخدام اللغة الروسية.

ثمة حاجة ملحة إلى وجود مراقبين مستقلين لإجراء تقييم موضوعي والإبلاغ عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا عن الآثار الناجمة عن الأحداث الأخيرة، ورصد الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في جميع أرجاء البلاد. إن إنشاء كيان مستقل وموضوعي للوقائع والظروف المحيطة بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة يمكن أن يساعد في التحقيق، ويمكن أن يحول دون وقوع المزيد من الحوادث، ويمكن أن يتصدى لتفشي المعلومات الكاذبة.

لقد تلقينا طلبا من وزير خارجية أوكرانيا بالنيابة يطلب فيه إرسال مراقبين مختصين في مجال حقوق الإنسان، وقد بدأنا فوراً بنشرهم. وسيتألف الفريق تقريبا من ٩ موظفين دوليين و ٢٥ موظفا وطنيا. وقد وصل رئيس بعثة مراقبة حقوق الإنسان في الأسبوع الماضي وسينضم إليه آخرون

فقد وزعت بعض بطاقات الاقتراع على ناخبين لم يكونوا مسجلين في مواقع التصويت، بمن فيهم مواطنو بلدان أخرى. وأمكن للمواطنين الروس الذين لديهم تصاريح إقامة في سيمفروبول الحصول على بطاقات اقتراع من أجل الاستفتاء، والتصويت فعلا. ولكن من لم يذهبوا إلى مراكز الاقتراع قامت بزيارهم أفرقة تصويت متنقلة، بمرافقة الشرطة، وبالتالي أجبر الناس على التصويت. وحظر دخول الصحفيين، بالرغم من أن لديهم أوراق اعتماد صالحة.

وتضمنت قوائم الناخبين الإضافية أعدادا كبيرة من المواطنين غير المؤهلين للإدلاء بأصواتهم. وخلافا لأحكام الانتخابات القائمة، أُصدرت بطاقات الاقتراع فورا بعد تقديم طلب التسجيل في قائمة تكميلية، بدون إجراء تصويت بين أعضاء لجنة الانتخابات.

بل إن نتائج الاستفتاء غير القانوني مشكوك فيها للغاية بسبب القرار الذي اتخذته تيار القرم - البالغ عددهم حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص - مقاطعة الاستفتاء. ولم يشارك في الاستفتاء السكان من العرق الأوكراني، الذين يبلغ عددهم حوالي نصف مليون شخص. وتضمنت بطاقات الاقتراع للاستفتاء سؤاليين باعتبارهما خيارين، ولا ينص أي منهما على المحافظة على المركز الحالي لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وبدلا من ذلك، فانهما أشارا إلى الانضمام إلى الاتحاد الروسي.

وَأثارت الشخصيات البارزة من المراقبين الأجانب الذين دعوا إلى القرم لمراقبة الاستفتاء شكوكا جدية فيما يتعلق بتراهته.

ومرة أخرى، أود أن أؤكد على عدم قانونية الاستفتاء. وحتى بدون اعتبار للقوانين أو الولاية الإقليمية السيادية لأوكرانيا، التي تخضع لها جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي، أحررت السلطات المعلنة ذاتيا في القرم استفتاء في ١٦

على جميع الأعمال العدائية والاستفزازية التي قامت بها القوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي والتي أدت إلى وفاة الجندي الأوكراني.

اليوم، لاحظنا تغيرات هائلة في الحالة في شبه جزيرة القرم، ولكن من سوء الطالع أن تلك التغيرات ليست تغيرات طيبة. وكما توخينا في البيانات الأخرى السابقة فإن الاستفتاء غير الشرعي على مسألة ضم إقليم جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي تم بسرعة في ١٦ آذار/مارس. فورا، بعد الاستفتاء الذي جرى في ١٨ آذار/مارس، وقع رئيس الاتحاد الروسي بشكل ينم عن تحذير اتفاق ضمها إلى الاتحاد الروسي والذي من المفترض أن يصادق عليه برلمان الاتحاد الروسي في ٢١ آذار/مارس.

نعتبر جميع تلك الأفعال غير شرعية وتهيب بالعالم المتحضر بأسره عدم الاعتراف بإعلان استقلال شبه جزيرة القرم غير الشرعي وانسلاخه بعنف عن أراضي البلاد.

أشكر نائب الأمين العام والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان على إحاطتهما الإعلاميتين الهامتين عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

ومن جانبنا، أود أن أكتفي بالقول إن الانتهاك الحقيقي لحقوق الإنسان يرتكب في أرض شبه جزيرة القرم، وهي في الوقت الحالي خاضعة للسيطرة الكاملة للسلطات غير الشرعية في القرم.

أولا وقبل كل شيء، توجد تحفظات جدية بشأن التعبير عن الإرادة الحرة لسكان تلك المنطقة من أوكرانيا، لأنه منذ ٢٦ كانون الثاني/يناير، تقوم القوات المسلحة للاتحاد الروسي، بحكم الواقع، باحتلال القرم. وأود أن أقدم للمجلس بعض حقائق انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال الاستفتاء غير القانوني.

فظيعة للمعايير الديمقراطية. واعتراف روسيا بجمهورية القرم المعلنة ذاتيا لدية سبب وحيد وهو: اختلاق أسباب شبه شرعية لضم أرض أوكرانيا وإدماجها في الاتحاد الروسي.

ونشعر بقلق بالغ حيال أمن السكان من العرق الأوكراني والتتار الأوكرانيين والكراميين وغيرهم من المجموعات العرقية الأخرى التي تعيش في القرم التي لم تؤيد ما يسمى بالاستفتاء. فحياتهم مهددة بشكل جدي.

وفي الختام، أود أن أكرر ما قاله زملائي في المجلس. إن أوكرانيا والعالم المتحضر بأسره لن يعترف إطلاقا باستقلال القرم المعلن بصورة غير شرعية وبانضمامها إلى الاتحاد الروسي. الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد اليانسون والسيد سيمون وفيتش على بيانتهما، وأشكر أيضا الممثل الدائم لأوكرانيا على بيانه. وفي يوم السبت الماضي، وجه المجتمع الدولي بالإجماع رسالة إلى روسيا باسم المجلس مفادها أن الاستفتاء الذي حرضت عليه في القرم غير قانوني وباطل ولاغ في نظر القانون الدولي. ولم يغير استخدام روسيا لحق النقض (الفيتو) أي شيء - بل على العكس من ذلك. وبدا ذلك العمل غير القانوني المتمثل في فصل القرم، الذي كان يعد له منذ وقت طويل، أكثر فجاجة.

وبالأمس ضمت روسيا القرم، بالرغم من أن الصورة التي رسمت لم تخدع أي أحد. ورافق الضم إعلام وطبول وأبواق شكلت موجة عاتية للزعة القومية العدوانية، التي لا تعرف نتائجها في المستقبل ما دامت قد أيقظت؛ فهي نزعة قومية لا تؤدي إطلاقا إلى أي شيء طيب، وهي نزعة قومية تستخدم لإخفاء أو تبرير محاولات لقمع الحقوق المدنية.

آذار/مارس لم ينتهك التشريعات الحالية لأوكرانيا فحسب بل انتهك أيضا قواعد القانون الدولي الأساسية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمجلس أوروبا وغيره من الوثائق، بما في ذلك وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإعلان ألما - آتا لعام ١٩٩١ المتعلق برابطة الدول المستقلة.

ويثبت كم هائل من الأدلة، بما فيها الصور الفوتوغرافية والمواد المسجلة بالفيديو وإفادات شهود عيان على الأحداث، بمن فيهم هؤلاء المواطنين الأجانب، أن شروط ما يسمى بالاستفتاء فشلت في الوفاء بالمعايير الديمقراطية للاستفتاءات التي وضعت بموجب إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا. ويمثل إعلان جمهورية القرم الاستقلال نتيجة مباشرة لتطبيق الاتحاد الروسي لاستخدام القوة والتهديدات ضد أوكرانيا. ونظرا لمركز روسيا كدولة حائزة للأسلحة النووية، فإن الحالة خطيرة على وجه الخصوص فيما يتعلق باستقلال أوكرانيا وسلامة أراضيها وبالنسبة للسلام والأمن الدوليين عموما.

وبناء على ذلك، أؤكد على انه استنادا إلى القواعد العرفية والقانون الدولي، فإن المجتمع الدولي ملزم بألا يعترف بالقرم باعتبارها شخصا من أشخاص القانون الدولي أو باي حالة أو معاهدة أو اتفاق قد ينشأ أو يبرمه ذلك الإقليم.

ويعرب بلدي عن احتجاجه القوي والضروري على اعتراف الاتحاد الروسي بالجمهورية المعلنة ذاتيا، باعتبار ذلك مسألة من مسائل القانون الدولي. وتلك الإجراءات التي اتخذتها روسيا لا تفي بالالتزامات الدولية للاتحاد الروسي فيما يتعلق باتفاقاته المتعددة الأطراف والثنائية التي تضمن سلامة أراضي أوكرانيا وحرمة وحصانة حدودها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد أعلن استقلال ذلك الكيان سلطة غير شرعية استنادا إلى نتائج استفتاء غير دستوري أجري في إطار انتهاكات



ولا يوجد ما يرر على المدى الطويل المناقشة الحالية بشأن الحكومة غير المسؤولة التي يمكن أن تؤدي أعمالها إلى إثارة الخوف في نفوس سكانها.

وفيما يتعلق بحماية السكان الروس والناطقين باللغة الروسية في أوكرانيا التي أثارها موسكو لتبرير تدخلها في أوكرانيا - فان من الواضح مرة أخرى انها لا تتطابق مع واقع الحالة، وهي لا تشكل تبريراً قانونياً للاحتلال العسكري لأرض دولة ذات سيادة بل باتت غير ذات صلة حينما استخدمت ذريعة لتوسيع حدودها بالذات.

ولا نزال نشير إلى انه يجب حماية الأقليات في أوكرانيا، بما في ذلك الأقليات الدينية واللغوية. ويقع ذلك في المقام الأول على عاتق السلطات الانتقالية - وذلك هو العمل الذي تقوم به هذه السلطات. وعلى المجلس ألا ينشغل بالحالة في كييف أو لعفيف او دونيتسك أو خاركييف.

وفي سيفاستوبول وسيمفروبول، يجري انتهاك القانون وبممارس أفراد الميليشيات الإرهاب ضد من يرفضون الاستسلام للقوة ويُقتل الجنود الأوكرانيون لمجرد رفضهم الاستسلام.

وفي مواجهة عدم اهتمام روسيا بشواغل المجتمع الدولي بأسره وعدم استجابتها حتى للمقترحات المعقولة التي قدمناها لإيجاد حل سلمي للأزمة، فإننا مضطرون للرد. وكل ما تبقى هو جعل روسيا تفهم أننا لن نقبل أبداً بالأمر الواقع الذي فرضته للتو على أرض الواقع. ولكن يجب علينا أيضاً أن ننظر إلى المستقبل، وذلك بتوجيه دعوة ذات شقين إلى روسيا.

ويتمثل الشق الأول في مطالبتها بالتوقف عند هذا الحد. فهناك عناصر استفزازية تنشط بالفعل في المنطقة الشرقية من أوكرانيا؛ وينبغي ألا نسمح لهم بأن يلعبوا نفس اللعبة التي لعبوها في القرم؛ وندعو روسيا إلى التوقف عن مناوراتها

وعلاوة على ذلك، لم يبذل جهد يذكر لإخفاء استخدام القوة. ونظم الاستفتاء على عجل، وكان الجنود الروس في كل مكان. ولم يترك أي شيء للصدفة. وفرضت السيطرة على وسائل الإعلام على مستوى وصف الأحداث، ووجد المراقبون الدوليون من بين أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وإذا كان الفاشيون جزءاً من القصة، فان من المؤكد انهم لم يكونوا حيث زعم وجودهم. وأخيراً، بدت النتائج النهائية مفرطة إلى درجة انها فقدت كل معنى. فكيف تسنى لأكثر من ٨٦ في المائة من السكان أن يدلوا بأصواتهم، في حين بعض المجتمعات - لا سيما تاتار القرم والأوكرانيين الذين يمثلون ٤٠ في المائة من السكان - دعوا إلى مقاطعة الاستفتاء.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لضمان ألا يشهد المرء بعد الآن تلك المناظر التي تلحق العار بالمنظمين وتنعكس فعلياً على المجتمع الدولي بأكمله. ولا بد أن توجه سيادة القانون العلاقات فيما بين الدول. والاستيلاء على الأراضي الناجم من استخدام القوة أو من مجرد التهديدات بكل بساطة أمر غير مقبول. فذلك المبدأ الذي أخذت به روسيا في الأيام الأولى هو دستورنا. وأنا أسميه الحمض النووي للمنظمة. وكما ذكرت في يوم السبت (انظر S/PV.7138)، فان روسيا باستخدامها حق الفيتو ضد مشروع القرار، صوتت فعلاً ضد ميثاق الأمم المتحدة.

وسمعنا من فورنا من السيد سيمون وفيتش انه لم يحدث في أوكرانيا أي شيء يرر الاعتداءات البالغة الخطوة على حقوق الإنسان والأقليات التي تعيش في حالات حرجة. وإذا وقعت أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فقد كانت خلال زمن حكم يانوكوفيتش.

وعلى أقل تقدير شعرنا بالاطمئنان فيما يتعلق بالحالة في جميع أنحاء البلد. وتسعى السلطات في كييف سعياً جدياً لمد يدها إلى جميع المكونات المختلفة للمجتمع الأوكراني.

ونؤكد مجدداً على تحذيرنا السابق من أن العالم يواجه تحديات كثيرة جداً تهدد السلام والأمن الدوليين بدرجة تجعله لا يفكر في إضافة تحدٍ آخر إلى التحديات القائمة. ويجب على الأطراف المعنية استكشاف واستخدام جميع الوسائل السلمية، بما في ذلك الوساطة والتحكيم والحوار، إلى أقصى مدى. ولن يؤدي المزيد من التصعيد في الحالة في ظل الخطاب الضار إلا إلى عواقب وخيمة، بما في ذلك حدوث مواجهة عسكرية، وهو أمر لا يمكن للعالم أن يتحمله، ولا سيما عندما تكون دول حائزة للأسلحة النووية أطرافاً في هذه المواجهة. وبالتالي، فإن العالم لا يريد أن يرى المزيد من التدهور في الحالة، لأن ذلك قد يكون له آثار خطيرة ليس بالنسبة لأوكرانيا فحسب، ولكن للمنطقة بأسرها وما وراءها. وقد تناول تقرير نائب الأمين العام هذه النقطة بوضوح.

وبخصوص حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، نرحب بنشر الأمين العام المساعد سيمونوفيتش لفريق رصد تابع للأمم المتحدة في جميع أنحاء البلد للتوصل إلى الحقيقة بشأن الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ونيجيريا تحث جميع الأطراف مرة أخرى على اعتماد الحوار والتفاوض والسعي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
بالأمس، وقع حدث تاريخي بحق، ألا وهو، إعادة توحيد روسيا والقرم، وهو حدث كانت شعوبنا تنتظره منذ ستة عقود. ففي إطار الالتزام الصارم بالقانون الدولي والإجراءات الديمقراطية، ودون تدخل خارجي وعبر استفتاء حر، نال شعب القرم حقاً مكرساً في ميثاق الأمم المتحدة وفي عدد كبير من الوثائق القانونية الدولية الأساسية - حقهم في تقرير المصير. وقد لجأوا إلى روسيا، طالبين الموافقة على انضمام القرم إلى

المكشوفة. وقد نجحت بالفعل في تنفيذ أوكرانيا والبلدان الأوروبية بصورة دائمة؛ وإذا مضت إلى أبعد من ذلك، فإن الأمر سيكون خطيراً. ويتعلق الشق الثاني من الدعوة بضرورة أن تفتح موسكو قناة للتفاوض المباشر مع كييف. وينبغي ألا تخطئ روسيا في الحكم - فلن يحل أي شيء آخر محل أوكرانيا، وهو ما يبدو أنها تأمل في حدوثه؛ ولن يقرر أحد مستقبل أوكرانيا إلا أوكرانيا نفسها.

ونحن نحصي بالفعل أول الخسائر البشرية لهذه المغامرة المشؤومة. وبالأمس، أعلن رئيس الوزراء الأوكراني أن الصراع مع روسيا ينتقل الآن من المرحلة السياسية إلى المرحلة العسكرية. وما زلنا ندعو روسيا إلى التعقل والاستماع إلى صوت المجتمع الدولي وعدم جر المجتمع الدولي إلى دوامة ستخرج إن عاجلاً أم آجلاً عن نطاق السيطرة. وأخيراً، ينبغي لروسيا محاكاة الأوكرانيين في ضبط النفس.

**السيد ساركسي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** يشكر وفد بلدي نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على المعلومات المستكملة التي قدمها عن آخر التطورات في أوكرانيا. بداية، نريد إعادة التأكيد على ما ذكره نائب الأمين العام من أن باب الحوار من أجل حل الأزمة في أوكرانيا لا يزال مفتوحاً ولم يُغلق. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف المعنية والمهتمة بالأمر من الاستفادة من ذلك.

هذه هي المرة الثامنة خلال ثلاثة أسابيع التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة الحالة في أوكرانيا. وهذا يؤكد الجدية التي ينظر بها المجلس إلى المسألة والتزامه بمعالجة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. وما فتئت نيجيريا تسلط الضوء وتشدد على الحاجة إلى الحوار، وخاصة بين الأطراف المعنية بشكل مباشر، وإلى الوساطة من قبل بقية المجتمع الدولي لكفالة حل الوضع في أوكرانيا بالطرق السلمية.

على نحو ما أظهره الاستفتاء، روسيا بصرف النظر عما يكون آخرون في أماكن أخرى قد ألحوا إليه في مرحلة ما قبل الاستفتاء.

لقد تم تصحيح مظلمة تاريخية، نتجت عن الإجراءات التعسفية التي اتخذها زعيم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية آنذاك، نيكيتا خروتشوف، والذي قام، بجرة قلم في عام ١٩٥٤ وفي انتهاك للقواعد الدستورية، بنقل منطقة القرم ومدينة سيفاستوبول إلى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي كانت حينذاك جزءاً من نفس الدولة. وفعل ذلك دون إبلاغ سكان القرم ودون موافقتهم. ولم يُلق أحد بالا لآراء سكان القرم لدى تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وعلى مر السنين، أثار العديد من المواطنين ومن ناشطي المجتمعات المحلية في القرم هذه المسألة مراراً وتكراراً، قائلين إن القرم أرض روسية في جوهرها وأن سيفاستوبول مدينة روسية. ولم يتم تحقيق إرادة سكان القرم واختيارهم الذي عبروا عنه بحرية إلا الآن.

وبطبيعة الحال، فإننا نحيط علماً برد فعل عدد من شركائنا الغربيين الذين لا يمكن ببساطة أن يتخلصوا من العادات الاستعمارية الإمبريالية المتمثلة في محاولة فرض أوامرهم على الشعوب والبلدان الأخرى. وهم الآن متوترون بعد أن أدت مقامرتهم الجغرافية - السياسية المتهورة في أوكرانيا إلى هذه النتائج غير المتوقعة. لقد تكلم شعب القرم وحسم اختياره، وكذلك شعب روسيا. ولا بد من أن يقبل الجميع بهذه الخيارات ويحترمونها.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة المنذرة بالخطر في أوكرانيا والمساعدة الدولية المقدمة إليها للتغلب على أزمته الداخلية الواضحة. ويتعين على الأصدقاء المزعومين لأوكرانيا أن يفهموا بصورة نهائية أن روسيا ليست سبب الأزمة هناك ولكنها تصرفات غير المسؤولة للقوى السياسية الأوكرانية

الاتحاد الروسي. ووافقت روسيا، بصفتها دولة ذات سيادة، على طلب شعب القرم. وقد جرى التوقيع على معاهدة بهذا الخصوص بين الاتحاد الروسي وجمهورية القرم بشأن انضمام جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول إلى الاتحاد الروسي وإنشاء وحدتين إقليميتين جديدتين داخل الاتحاد الروسي.

ونتائج الاستفتاء واضحة تماماً. فقد شارك أكثر من ٨٢ في المائة من الناخبين في الاقتراع وصوت ما يزيد على ٩٦ في المائة منهم مؤيدين لإعادة التوحيد مع روسيا. وهذا الرقم يعبر عن الإرادة الحرة لشعب القرم.

سأخرج بإيجاز الآن عن نص بياني. لقد أصبت بالذهول إزاء الكيفية التي حاول بها الممثل الدائم لأوكرانيا التشكيك في مصداقية الاستفتاء، مستخدماً مقولات الدعاية الغربية التي تزعم أن مسؤولين تتبعهم الشرطة زاروا أولئك الذين لم يكونوا يريدون التصويت في منازلهم. وربما لا يعرف قلة من الزملاء الغربيين ذلك، ولكن زملائي الأوكرانيين يعلمون جيداً أن هذا تقليد قديم جرى اختباره وتجربته في انتخاباتنا. فإذا كان ثمة شخص لا يمكنه أن يصوت لأنه مريض لدرجة تمنعه من الذهاب إلى مركز الاقتراع، فإن أعضاء في اللجنة الانتخابية يزورون ذلك الشخص في منزله لإتاحة الفرصة له للتصويت.

ولكنني لن أخرج عن الموضوع. ولن أتناول تاريخ المسألة بالتفصيل. فقد أوضح رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، الأمر بعبارات لا لبس فيها بالأمس في خطاب مُتلفز، أنا واثق من أن جميع الحاضرين هنا تابعوه. وسأركز على بعض الجوانب فحسب. اليوم، هناك قرابة مليون ونصف المليون روسي من بين سكان شبه جزيرة القرم البالغ تعدادهم ٢,٢ مليون نسمة؛ وهناك ٣٥٠.٠٠٠ أوكراني، معظمهم يعتبر اللغة الروسية لغته الأم؛ ويتراوح عدد تثار القرم ما بين ٢٩٠.٠٠٠ و ٣٠٠.٠٠٠ نسمة، تؤيد نسبة كبيرة منهم،

مكافآت لقتل الصحفيين وأغلقت السلطات التي نصبت نفسها بنفسها محطات التلفزيون الأجنبية، وحُرم المراسلون الأجانب من الدخول تماما، بل إنها تحاول التشويش على بث إشارات السواتل.

لقد وقعت فضيحتان بالأمس فقط. حيث اقتحم نحو ٢٠ عضوا من أعضاء البرلمان وناشطون من حزب الحرية مجلس الوزراء وضربوا المدير العام لمحطة التلفزيون الوطنية الأوكرانية الأولى أمام الكاميرات واقتادوه إلى وجهة غير معلومة. من الذي يحكم في كييف؟ فقد أصبحت شعارات النازيين الجدد مسموعة ويجري تمجيد قوات العاصفة النازية ويطلق أتباع بانديرا دعوات لارتكاب أعمال انتقامية ضد الأوكرانيين الناطقين بالروسية والروس بشكل عام، مع وجود كل المؤشرات على التطهير العرقي والإطاحة بالسلطات الشرعية بقوة السلاح. ويجب أن يكون كل ذلك واضحا وجليا لأي شخص يدعي أنه موضوعي. وبدلا من ذلك، تثار مخاوف كبيرة بشأن حالة حقوق الإنسان في القرم. ونتيجة لتضافر جهود الشعب وقوات الدفاع الذاتي، جرى الحفاظ على القانون والنظام وسلطات القرم تضمن حقوق جميع الأقليات، من دون استثناء.

في هذا الصدد، نود بشكل خاص توجيه الانتباه إلى حقيقة أنه وفقا للمعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وجمهورية القرم بشأن انضمام القرم إلى الاتحاد الروسي، ستكون هناك ثلاث لغات رسمية على قدم المساواة في الجمهورية: الأوكرانية والروسية والقرمية التترية. ويبدل أهالي القرم، بدعم من الشعب الروسي بأكمله، كل ما في وسعهم للحفاظ على السلام والهدوء في القرم. ولن يثنى أي استفزاز عن القيام بذلك، ولا حتى حوادث مثل تلك التي وقعت قبل بضعة أيام في سيمفروبول، حيث أودى رصاص القناصة الذي جرى إطلاقه، بطريقة "الميدان"، من مبنى تحت الإنشاء في مواجهة

والجهات الخارجية التي توجهها. ومحاولة دفع أوكرانيا، كغيرها من الدول المستهدفة في الشراكة الشرقية، إلى الاختيار على نحو مصطنع بين الاتحاد الأوروبي روسيا، هي التي فجرت إلى حد كبير الأزمة السياسية الداخلية العميقة الجذور التي أدت إلى التغييرات غير الدستورية في كييف.

غير أن العواصم الغربية ما زالت، على ما يبدو، لا تشعر بالخل من دعم أشخاص ليسوا على استعداد للإصغاء إلى آراء الشعب الأوكراني بأكمله أو إيلاء اهتمام لها، والذين همين عليهم تماما منظمنا القطاع اليميني وحزب الحرية، وهما من المنظمات القومية الراديكالية المتطرفة التي يقول البرلمان الأوروبي إنها تناهض روسيا وتعادي السامية وتكره الأجانب. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يعتزم التوقيع معهم على الجزء السياسي من اتفاق انتساب في المستقبل القريب.

في هذا الصدد، نحن في حيرة من ذرابة لسان السيد سيمونوفيتش وتقييمه الأحادي الجانب لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا. كما أننا في حيرة بوجه خاص جراء إشارة السيد سيمونوفيتش إلى قناصة "الميدان". ولم تُقل كلمة واحدة عن وجود أدلة على إطلاق المحرضين النار على كل من ممثلي القانون والنظام وعلى قوى المعارضة لتمهيد الطريق لاستخدام القوة من أجل الاستيلاء على السلطة.

لا أحد يستطيع أن يزعم ببساطة، أنه لم تجر عمليات قتل بدوافع سياسية أو حالات تعذيب جماعي؛ ولا اختطاف للأفراد أو هجمات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ ولا اعتقالات سياسية. ولا يمكن للمرء أن يدعي أن المتطرفين القوميين، مثل طالبان في أفغانستان، لا يدمرون ويدنسوا المواقع التاريخية وأنه لم تقع حوادث عنصرية تقشعر لها الأبدان مع وجود تيارات دفيئة مناهضة للاتحاد الروسي وللسامية، يدعمها أو على الأقل يتغاضى عنها أولئك الذين استولوا على السلطة في كييف. وقد رصد متطرفو كييف

تدخل خارجي. وروسيا معروفة بعظمتها الأدبية، وقد أظهر ما سمعه المجلس للتو من السفير الروسي خيالاً أوسع من خيال تولستوي أو تشيخوف. ويبدو أن روسيا قررت، على ما يبدو، إعادة رسم حدودها ولكن لا يمكنها إعادة كتابة الحقائق.

إن الولايات المتحدة ترفض التدخل العسكري الروسي والاستيلاء على الأراضي في القرم. وتنتهك تلك الإجراءات مرة أخرى سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية والاتفاقات الملزمة التي أبرمتها روسيا والقانون الدولي والإرادة التي عبر عنها معظم أعضاء المجلس ونص وروح ميثاق الأمم المتحدة. لقد فرض الرئيس أوباما وغيره من زعماء العالم قبل يومين جزاءات رداً على تجاهل روسيا الصارخ للرأي العالمي وللحقوق القانونية لأوكرانيا. ونحن على استعداد لاتخاذ خطوات إضافية إذا استمر العدوان الروسي أو الاستفزازات الروسية.

لقد وصف الاتحاد الروسي، في هذه القاعة، عندما بدأت الأزمة، تدخله في القرم بأنه مهمة تتعلق بحماية حقوق الإنسان. وادعى بأن التغيير الأخير للحكومة في أوكرانيا يشكل خطراً على الروس في القرم، مما يجعل القيام بعمل عسكري أمراً مبرراً. وتوضح الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد سيمونوفيتش مرة أخرى أن الأزمة لم تتعلق مطلقاً بحماية حقوق الأشخاص من أصل روسي، بل تعلقت دائماً بطموح بلد لإعادة رسم حدوده.

في الواقع، إذا كان ثمة أي وقت ينبغي فيه القلق بشأن حقوق الإنسان في القرم، فهو الآن. وتشير تقارير موثوق بها إلى حدوث حالات تحرش بتوجيه من حلفاء روسيا ضد الأشخاص من أصل أوكراني والتتار. والطائفة التتارية التي تمثل ١٢ في المائة من السكان تخشى بحق من الوقوع ضحية مرة أخرى للترحيل أو التمييز. وقد أعلن النائب الأول لرئيس

القاعدة العسكرية الأوكرانية بحياة جندي غير مسلح من جنود الدفاع الذاتي و جندي وطني أوكراني. والهجوم الذي شنته القوات الروسية على مرفق عسكري أوكراني، الذي أشار إليه الممثل الدائم اليوم، لم يقع ببساطة. وكان من الواضح أن ذلك استفزاز مخطط له، استغله على الفور السيد ياتسينيوك والسيد تورشينوف لدعوة القوات العسكرية الأوكرانية في أوكرانيا لاستخدام أسلحتها، ضد من؟ ضد مواطنيها؟.

إن الاتحاد الروسي على أهبة الاستعداد للعمل بتعاون وثيق مع جميع الشركاء الدوليين المهتمين حقاً بتطبيع الحالة في أوكرانيا، على أساس حوار أوكراني داخلي واسع، بمشاركة جميع القوى السياسية المسؤولة وكل المناطق. ويمكن الترويج لإنشاء آلية متعددة الأطراف لتسوية الأزمة الأوكرانية من خلال اقتراحنا الذي جرى إرساله إلى شركائنا والذي يتعلق بإنشاء مجموعة مساعدة لأوكرانيا. و ننتظر الردود على مبادرتنا البناءة.

وسنواصل مناقشة المقترحات الهادفة إلى تنفيذ اتفاق ٢١ شباط/فبراير بهدف استعادة النظام وإطلاق إصلاح دستوري شامل في أوكرانيا ووضع حد لاستفزازات القوى القومية المتطرفة والراديكالية ضد السكان الناطقين بالروسية وضد مواطنينا في مناطق جنوب شرق أوكرانيا وغيرها من المناطق. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا مدعوون، طالما نفذوا ولايتهم بتزاهة والتزموا بالطرائق المتفق عليها، إلى مثل هذا الانتشار في مختلف مناطق أوكرانيا.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين.

بدأ ممثل الاتحاد الروسي بيانه بتمجيد ما يسمى الاستفتاء، باعتباره يجسد الإجراءات الديمقراطية وأنه قد أجرين من دون

ونريد أن نشكر أعضاء المجلس على اتخاذهم موقفا قويا إزاء تدخل روسيا في أوكرانيا وعلى توضيحهم أن روسيا تقف وحدها في محاولتها الفاشلة وغير المنطقية والكاذبة لتبرير إجراءات لا يمكن تبريرها. وقبل خمسة أيام، عندما وصف المجلس بدقة استفتاء القرم الانفصالي بأنه غير سليم، ارتفعت يد واحدة فقط تعبيرا عن الاعتراض. وعندما أعلن المجلس أن الاستفتاء لا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في مركز القرم، ارتفعت يد واحدة فقط تعبيرا عن الاعتراض.

والآن، وقد عقد الاستفتاء، إلا أن المركز القانوني الوطني والدولي للقرم لم يتغير. فالسارق قد يسرق الممتلكات، ولكن ذلك لا يعطي السارق حق الملكية.

ختاماً، أود أن أؤكد ثانية أن ما فعلته روسيا خطأ من حيث القانون والتاريخ والسياسة، وهو أمر خطير. ما حدث في القرم لا يمكن أن يُعترف بأنه أمر صائب. وعلينا أن نقف معاً للحيلولة دون الاعتراف به وفرض عواقب لذلك العمل غير المشروع. وفي قيامنا بذلك، علينا أيضاً أن نوضح غاية الوضوح أن ما حدث في القرم لا يمكن أن يتكرر في أجزاء أخرى من أوكرانيا.

**السيد إرازوريز (شيلي)** (تكلم بالإسبانية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون، والأمين العام المساعد سيمونوفيتش، والممثل الدائم لأوكرانيا، سيرغييف، على بياناتهم.

يجتمع مجلس الأمن في لحظة بالغة الحساسية. فقد عقد استفتاء ١٦ آذار/مارس في شبه جزيرة القرم واعتُبر أمراً غير دستوري ويقوض السلامة الإقليمية لأوكرانيا، وهي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة. والظروف المحيطة بذلك الاستفتاء أثارت قلق المجتمع الدولي الذي يشكك في شرعيته. وهذا العمل قد أسهم بلا شك في تفاقم الموقف. وشيلي تؤكد مرة أخرى ضرورة استعادة سيادة القانون واحترام سيادة

وزراء القرم مؤخراً أنه سيجري طرد تيار القرم من بعض أراضيهم، التي ادعى بوجود حاجة إليها لتنفيذ "مشاريع بنية تحتية". وقد اكتُشفت جثة رشاد أحمدوف، وهو من تيار القرم، يوم الأحد. وكان قد شوهده للمرة الأخيرة في مظاهرات جرت في سيمفروبول في ٣ آذار/مارس. وأفيد عن وجود علامات تعذيب على جسده.

وأفادت أنباء بأن القوات الروسية تقتحم المباني السكنية التي تؤوي القوات وحرس الحدود وقدامى المحاربين الأوكرانيين وأسراهم، وتهددهم وتطالب برحيلهم فوراً. وبالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ على النشاط وقادة المجتمع المدني وإزاء فرض قيود على وسائل الإعلام والصحفيين في القرم. وبناء على ذلك، فإن الولايات المتحدة تؤيد الانتشار السريع لمراقبين دوليين في جميع أنحاء أوكرانيا. ونعتقد أنه مما له دلالة أن حكومة أوكرانيا رحبت مراراً بانتشارهم، فيما لم يقم الاتحاد الروسي بذلك.

وكانت روسيا، مرة أخرى اليوم في فيينا، البلد الوحيد الذي عطل إرسال بعثة رصد تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهناك، ظهرت عزلة روسيا بقدر أكبر بكثير، حيث كان صوت المعارضة الوحيد من بين ٥٧ بلداً وقد كان لـ ٥٦ بلداً، على ما يبدو، وجهة نظر مختلفة. ويقول المسؤولون الروس إنهم يتفهمون الحاجة الملحة ولكنهم يبدون اعتراضهم، معتمدين على قواتهم العسكرية ويفرضون السماح بنشر أولئك الذين يمكن أن يساعدوا على نزع فتيل الأزمة ويحولون دون وقوع المزيد من أعمال العنف. وبعد الاستماع إلى تهجم زميلي الروسي قبل دقائق على الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد، فإنني أفهم منطلق العرقلة الروسية. فالمعلومات الموضوعية غير مريحة للرواية الروسية. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى دعم بعثات المراقبين تلك، بما في ذلك دخولها القرم.

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
نشكر نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد  
سيمونوفيتش على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى ما تحليا به  
من تفانٍ في أنشطتهما بشأن أوكرانيا.

إن جمهورية كوريا تشعر بقلق عميق إزاء التطورات  
الأخيرة في ذلك البلد. وجمهورية كوريا لن تعترف بالاستفتاء  
في القرم ولا بضم روسيا للقرم. وندعو روسيا والسلطات في  
القرم إلى الامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات المتسارعة.  
ونحثهما على الدخول فوراً في مناقشات جادة مع الحكومة  
الأوكرانية والمجتمع الدولي، بهدف إيجاد حل سياسي سلمي.  
وآثار أي تعديلات حدودية على النظام الدولي القائم  
يجب أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل. ونأمل أن يكون هناك  
مجال لتفاوض. وفي هذا السياق، نقدر كثيراً جهود الوساطة  
الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي، وخاصة جهود الأمين العام  
بان كي - مون، ونتطلع إلى استمرار دوره البناء في هذا  
الصدد.

ومرة أخرى، نكرر دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامة  
أراضيها واستقلالها. وجميع الاتفاقات الدولية والثنائية ذات  
الصلة، وبالأخص ميثاق الأمم المتحدة ومذكرة بودابست لعام  
١٩٩٤، يجب احترامها بالكامل. ومن الأهمية بمكان أيضاً  
حماية حقوق كل الأشخاص، وخاصة الأقليات، في أوكرانيا.  
وينبغي ألا يُنظر في مستقبل أوكرانيا وتقريره إلا على أساس  
إرادة وتطلعات جميع الأوكرانيين أنفسهم، دون أي تدخل أو  
تأثير من جانب قوى خارجية.

**السيدة بيرسيبال** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):  
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون،  
والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش على  
إحاطتهما الإعلاميتين. كما أشكر الممثل الدائم لأوكرانيا  
لمشاركته في جلسة مجلس الأمن اليوم.

أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، وذلك تماشياً مع ميثاق  
الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن وفاة جندي أوكراني أثناء هجوم ضد إحدى الثكنات  
العسكرية في القرم والتوترات المتزايدة في الجزء الشرقي من  
البلد تكشف عن تصعيد للأزمة يجب أن يتوقف. وفي هذا  
السياق، نعرب عن التقدير للإحاطتين الإعلاميتين لنائب  
الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان  
سيمونوفيتش.

في واقع الأمر، فإننا نلاحظ تدهور الأوضاع بشكل  
متزايد. وشيلي ترى أنه لا بد من توسيع نطاق البحث عن  
حل بالطرق الدبلوماسية. ولهذا السبب نؤيد جهود هذه  
المنظمة، وخاصة الجهود التي يبذلها الأمين العام.

وشيلي تأسف لعدم السماح للسيد سيمونوفيتش  
ومراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدخول القرم.  
وندعو إلى عدم عرقلة عمل الأمم المتحدة، بغية الحصول على  
معلومات صحيحة وفي الوقت المناسب حتى يتسنى لها تقييم  
حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويقلقنا وضع الأقليات  
العرقية في القرم، وخاصة الأقليات من التتار، الذين بدأوا  
في التحرك إلى مناطق أخرى من أوكرانيا. ووجود النازحين  
داخلياً هو أوضح إشارة على تفاقم الأزمة. وهذه الحقيقة تعزز  
دعوة المجتمع الدولي للسعي إلى حل تفاوضي.

إن إسهام المجلس في تحقيق أقصى درجات ضبط النفس  
على الجانبين والتوسط بينهما هو أمر لا غنى عنه. وبالتالي،  
فإنه يوجه نداءً جديداً إلى كل الأطراف لتجنب الأعمال  
الأحادية الجانب التي قد تزيد من تفاقم الأزمة. والآن هو  
الوقت المناسب للمشاركة البناءة في عملية شاملة من شأنها  
أن تكفل سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية  
واحترام حقوق الإنسان.

وبالتالي، يجب تجنب التشديد على الإجراءات التي تؤدي إلى تعقيد الحالة وإبعادنا عن التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في أوكرانيا. فهي تبين خطورة الحالة، إلى جانب التزام مجلس الأمن بالسعي للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة. وأشكر أيضاً نائب الأمين العام، يان إلياسون، والأمين العام المساعد، إيفان سيمونوفيتش، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة السياسية الأمنية ووضع حقوق الإنسان في أوكرانيا.

وما تزال رواندا تشعر بالقلق إزاء الخطاب السائد في أوكرانيا والمنطقة، بالإضافة إلى استمرار المظاهرات والعنف في المدن الشرقية من البلد. ويتعين اتخاذ الاجراء اللازم، بدءاً من التزام جميع الأطراف باستئناف الحوار على وجه الاستعجال، بغية تجنب زيادة تصعيد الحالة.

وما زلنا نثني على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد. وتتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها الأمين العام إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا غداً ٢٠ آذار/مارس. ونأمل أن تساعد زيارته هذه جميع الأطراف المعنية والمنظمات الإقليمية في التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي من شأنه أن يحقق مصلحة المواطنين الأوكرانيين ومصلحة شعوب المنطقة. ونرحب بنشر فريق الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، ونعوّل على تعاون جميع أصحاب المصلحة بصورة تامة مع الفريق. ونرى أنه لن تتمكن سوى هيئة مستقلة من التثبت من الحقائق موضوعياً بشأن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وما فتئت رواندا تدعو إلى بذل الجهود البناءة الرامية إلى تهدئة الوضع. وسنواصل الدعوة إلى حل سياسي ودبلوماسي للصراع، بمشاركة الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون

تتابع الأرجنتين بقلق بالغ تطورات الموقف في أوكرانيا. ويؤكد وفد الأرجنتين مرة أخرى على الأهمية الأساسية لاحترام المبادئ التي التزمنا بها جميعاً كأعضاء في الأمم المتحدة.

بالنسبة للأرجنتين، لا بد من احترام سيادة مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي لجميع الدول. لذلك، وفي بياننا تأييداً لمشروع القرار الذي طرح للتصويت في ١٥ آذار/مارس، قلت إن بلدي حافظ على ذلك المبدأ طوال تاريخه، حتى قبل وجود الأمم المتحدة، وأنه سيظل ملتزماً بذلك دون هوادة.

والأرجنتين لا تعلق على التطورات الداخلية في أوكرانيا التي أدت إلى الأزمة المؤسسية الحالية في ذلك البلد لأننا نفهم أنه ينبغي أن تمتنع البلدان كافة عن التدخل عسكرياً أو اقتصادياً أو سياسياً في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وينبغي لها موازنة تصرفاتها في امتثال صارم للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، فإننا نحث على الاحترام التام لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي واحترام حقوق كل الأقليات، عرقية كانت أو لغوية أو ثقافية أو دينية.

إننا نشعر بالقلق إزاء العنف في الماضي والحاضر، واحتمال أن يزداد سوءاً. ويؤسفنا أنه رغم النداءات المتكررة، لم يتم التخلي عن خطاب المواجهة في أوكرانيا. علينا جميعاً أن نمتنع عن تشجيع التمرد أو تصعيد المواجهات التي قد تصبح تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وفي واقع الأمر، فإن على الجهات الفاعلة الأكثر تأثيراً أن تدعو إلى اعتماد الدبلوماسية البناءة.

أخيراً، فإننا نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها كثير من مسؤولي الأمم المتحدة، إلى جانب المساعي الحميدة للأمين العام. ونحن نفهم أن هذه المسألة لا يمكن حلها من خلال إجراءات أحادية الجانب.



وفي واقع الأمر فقد تجاهلت روسيا تلك الرسالة على نحو مستمر. بل سعت إلى ضم شبه جزيرة القرم على أساس استفتاء أجري بصورة غير شرعية كما هو واضح، لأسباب أهمها أنه أجري في وقت تمارس فيه القوات الروسية سيطرة فعلية على القرم. ولا يضيف توقيع الرئيس بوتين على مرسوم يعترف باستقلال القرم، وإبرام معاهدة مع قادة الكرم، علاوة على موافقتهم على مشروع قانون بشأن ضم القرم، أي شرعية على ذلك الاستفتاء. ولا توفر تلك الإجراءات أساسا شرعيا لاستيلاء روسيا على جزء من الأراضي الأوكرانية. بل إن الإجراءات التي اتخذتها روسيا تمثل انتهاكا واضحا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي الواردة في مشروع القرار الذي نقضته يوم السبت بشأن احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم قانونية الاستيلاء على أراضيها عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها. وما تزال تلك المبادئ تشكل أساسا ثابتا للمجتمع الدولي، ولن يعترف المجتمع الدولي بضم روسيا للقرم.

وقد وسّعت روسيا نطاق سيطرتها العسكرية على القرم خلال الأيام الأخيرة الماضية، في حين عمدت إلى تصعيد التوترات إلى حد كبير. وتؤدي الحوادث التي شملت استخدام القوة المسلحة واحتلال القواعد العسكرية وقتل جندي أوكراني وجرح آخر إلى زيادة المخاطر بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى تزايد احتمالات تفاقم النزاع.

وقد سعى رئيس الوزراء الأوكراني، ياتسنيوك، على الفور إلى عقد اجتماع لوزراء الدفاع للدول الأطراف في مذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤ التي توفر ضمانات أمنية لأوكرانيا، بهدف منع المزيد من تصعيد الأزمة. ونحث روسيا على الاستجابة لذلك الطلب. وأرسل رئيس الوزراء الأوكراني أيضا نائبه الأول جنبا إلى جنب مع وزير الدفاع

في أوروبا، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي على الصعيد الدولي، فضلا عن الدعوة إلى المحادثات الشاملة بين الأطراف الأوكرانية على الصعيد الوطني، على نحو يكفل المساواة في مشاركة جميع الطوائف في البلد، في ذات الوقت الذي تُكفل فيه حماية الأقليات. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الأطراف الأوكرانية إلى احترام سيادة القانون والتحلي بضبط النفس إلى أقصى حد ممكن. ونحث الجهات الإقليمية والدولية الفاعلة على تجنب اتخاذ أي إجراءات اقتصادية أو سياسية أو دبلوماسية أو عسكرية من شأنها أن تزيد من تصعيد الحالة.

ختاما، أود أن أشدد على أنه يجب على مجلس الأمن - بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين - أن يعمل على استعادة وحدته كي يتمكن من الدفاع عن الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لأي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في ذات الوقت الذي يدافع فيه عن مصالح جميع البلدان في المنطقة.

**السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية، والأمين العام المساعد، سيمونوفيتش، على البيان الذي أدلى به. وأود أن أشكر أيضا سفير أوكرانيا، السيد سيرغيف.

وكما نعلم، فقد سعى المجلس قبل خمسة أيام إلى اعتماد مشروع قرار بشأن أوكرانيا يكرر التأكيد على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. غير أن دولة واحدة فقط عارضت مشروع القرار وهي: الاتحاد الروسي. ومع ذلك فإن الرسالة التي بعث بها أعضاء المجلس إلى الاتحاد الروسي ما تزال واضحة، علما بأنها تجسد وجهات نظر المجتمع الدولي على نطاق أوسع. وتتمثل تلك الرسالة في ضرورة الامتثال للقانون الدولي، واتخاذ خطوات فعالة لوقف تصاعد الأزمة، فضلا عن المشاركة في حوار يؤدي إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة.

أية أدلة أو انتهاكات أو تهديدات للمتكلمين بالروسية في القرم خلال الزيارة التي قامت بها مؤخرا. وكما أبلغنا الأمين العام المساعد، سيمونوفيتش، للتو فإن الانتهاكات التي علم بها لم تحدث على نطاق واسع ولم تكن منهجية. وفي الجانب الآخر، فإن طائفة تثار القرم، هي التي تشعر بالتهديد على نحو واضح. وقد لاحظ السيد سيمونوفيتش، توافر تقارير موثوقة عن تعرض أحد ناشطي التتار للتعذيب والقتل. وهناك أيضا تقارير تفيد عن احتطاف ناشطين من المجتمع المدني الأوكراني. ويجب وضع حد لتلك الانتهاكات. ومن الضروري استمرار عملية رصد حقوق الإنسان الجارية الآن. ونرحب بالعمل الذي اضطلع به فريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالفعل، فضلا عن ترحيبنا بنشره بصورة مستمرة. غير أنه يجب أن تجري عملية رصد كهذا في القرم أيضا.

ختاما، فإن من الواضح أننا نمر بمعطف بالغ الأهمية بالنسبة لأوكرانيا والمنطقة بأسرها، بل بالنسبة لمصدقية النظام الدولي نفسه القائم على القواعد. ولا ريب في أن لجميع الدول الأعضاء مصلحة مباشرة في صون ذلك النظام.

وعلى النحو الذي أكده نائب الأمين العام مرة أخرى اليوم، فلا بد من حل الأزمة سلميا عبر الوسائل الدبلوماسية والحوار المباشر. ويجب أن يحترم قرار من هذا القبيل وحدة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وإيجاد ذلك الحل أمر متروك لروسيا. ولم يفت الأوان لتعدل روسيا عن تعمدتها السير على طريق الاستفزاز والعزلة.

**السيد ليو جياي** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر كلاً من نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطتيهما. تتابع الصين عن كثب تطورات الحالة في أوكرانيا.

بالنيابة إلى القرم بهدف تهدئة الأزمة. ومن الأهمية بمكان أن يجري ذلك الحوار المباشر.

ونرحب بزيارة الأمين العام المرتقبة إلى موسكو وكيف خلال الأيام القليلة القادمة، ونحث جميع الأطراف على الانخراط في حوار بناء معه.

غير أن روسيا قد سلكت الطريق المؤدي إلى العزلة كي تواصل مسار إجراءاتها الحالية. وبذلك، فإنها تقوض مركزها ومصداقيتها وعلاقتها مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى أنها تشكل تهديدا متزايدا للأمن والاستقرار في المنطقة. ولا مناص أن هناك عواقب وخيمة تترتب عن تلك الإجراءات غير الشرعية. وبالإضافة إلى التدابير المتخذة من قبل الآخرين، فقد أعلنت الحكومة الأسترالية في ١٩ آذار/مارس عن عزمها على فرض تدابير محددة الهدف ضد الأفراد الذين كان لهم دور أساسي في التهديد الروسي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ولم تتمكن من اتخاذ تلك الخطوات بطريقة سهلة، إنما اتخذناها للأسف، بعد أن طلبنا إلى روسيا مرارا وتكرارا تهدئة الحالة، والمشاركة في حوار دبلوماسي من أجل حل الأزمة.

وتمثل الخطوة الأولى الهامة التي ينبغي أن يتخذها الاتحاد الروسي في الاعتراف بضرورة نشر المراقبين ودعمهم في الميدان. ونحث روسيا على المشاركة البناءة في تأييد نشر بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا. وينبغي نشر هذه البعثة على سبيل الأولوية.

وبالنظر إلى الادعاءات التي أثارها الاتحاد الروسي بشأن حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان للمتكلمين بالروسية في القرم وفي أماكن أخرى في أوكرانيا، فإن من المهم بصورة واضحة هو أن يتم التحقق من تلك الادعاءات على نحو مستقل، خاصة وأن المفوضية السامية لشؤون الأقليات الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تعثر على

ميثاق الأمم المتحدة، والسماح لمراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة بالوصول بشكل كامل إلى شبه جزيرة القرم، والدخول في حوار مع أوكرانيا.

ونشكر أيضا السيد سيمونوفيتش على إحاطته. إن منعه من الوصول إلى القرم أمر لا مبرر له، لكننا نحبي ما بذله من جهود لجمع المعلومات من شبه الجزيرة بوسائل أخرى. ويشير تقريره عن الانتهاكات البشعة لحقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم بالغ القلق. وتتناقض حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز والتعذيب وسوء المعاملة والاختفاء وتشريد السكان تناقضاً مباشراً مع دعاوى روسيا التي تزعم نقيض ذلك.

ونشاط السيد سيمونوفيتش المخاوف التي أعرب عنها حول ما وقع في ظل الحكومة الأوكرانية السابقة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي ذلك السياق، نرحب بما طلبته الحكومة الأوكرانية الجديدة من قيام مراقبي الأمم المتحدة بالتحقيق في تلك الشواغل، وما أعربت عنه من الالتزام باحترام ثراء التنوع اللغوي والعرقي والثقافي في أوكرانيا. ونحث على نشر مراقبي الأمم المتحدة على وجه السرعة في جميع أنحاء البلاد.

يوم السبت الماضي، أكد ١٤ من أعضاء المجلس التزامهم بسلامة أراضي أوكرانيا ووحدها (انظر S/PV.7138). ودعت روسيا إلى النأي بنفسها عن الاستفتاء الذي كان مقرراً إجراؤه في اليوم التالي في القرم. وكان هدفنا تجنب المزيد من التصعيد، والطلب إلى روسيا أن تصغي إلى آراء المجتمع الدولي.

رفضت روسيا تلك الرسالة. رفضتها يوم السبت حين استخدمت حق النقض ضد مشروع قرار حظي بدعم ساحق في المجلس. ويوم أمس، بعد الاستفتاء، أكدت عزوفها عن قبول دعوتنا إلى الهدوء وعدم التصعيد بأن أعلنت عن قوانين جديدة لضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي. وتكلم

تناول مجلس الأمن مرارا وتكرارا المسألة في أوكرانيا. وأعربت الصين بوضوح عن موقفها المبدئي من المسائل المطروحة. احترام استقلال الدول وسيادتها وسلامة أراضيها هو الموقف الثابت للصين. لقد اتخذت الصين نهجا نزيهاً ومحايدا في معالجة مسألة أوكرانيا. ولن نبرح نعمل على تعزيز الحوار السلمي والاضطلاع بدور بناء في البحث عن حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. لقد طرحت الصين المقترحات التالية من أجل معالجة الأزمة الأوكرانية.

ينبغي إنشاء آلية تنسيق دولية تضم جميع الأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن، من أجل استكشاف السبل الكفيلة بمعالجة الحالة في أوكرانيا. في غضون ذلك، على جميع الأطراف الإحجام عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يزيد من تفاقم التوتر. ينبغي أن تشرع المؤسسات المالية الدولية في استكشاف شتى الوسائل الممكنة لمساعدة أوكرانيا على المحافظة على استقرارها الاقتصادي والمالي. في رأينا، يمكن إيجاد حل لمسألة القرم في إطار القانون والنظام.

على جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بضبط النفس وأن تحجم عن القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى المزيد من تدهور الحالة. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً بناءة لترع فتيل التوتر.

تؤيد الصين الرحلة التي يقوم بها اليوم الأمين العام بان كي مون إلى البلدان المعنية بغرض الوساطة. وتأمل الصين في أن يستمر المجتمع الدولي في بذل الجهود البناءة لترع فتيل التوتر.

**السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر نائب الأمين العام على إحاطته. ونرحب باعتزام الأمين العام السفر إلى موسكو وكيف هذا الأسبوع. ونأمل أن تفلح زيارته في إقناع الرئيس بوتين بالتراجع عن موقفه، ووقف تصعيد الحالة، والوفاء بالتزامات روسيا بموجب

العسكرية. هناك الكثير من دروس التاريخ حول ما يفضي إليه هذا النوع من المنطق غير السوي. ولا يسع المرء إلا أن يعود بفكره إلى عقد الثلاثينات من القرن الماضي ليدرك مخاطر الاستجابة الدولية غير المبالية بهذا النوع من السلوك .

لقد كانت منظومة الأمم المتحدة وإطار القواعد الدولية الذي تجسده هي الاستجابة التي قدمها آباؤنا في مواجهة صراع عالمي نتج عن عدوان غير قانوني. وكان الهدف من قيام الأمم المتحدة هو توفير الأمن لنا جميعاً من خلال منع إخضاع أي دولة. لذا فإن من مصلحتنا جميعاً أن نتمسك بالإطار الدولي والقواعد التي تمثلها الأمم المتحدة. لقد ألفت التصرفات الروسية بظلال من الشك على مصداقية هذا النظام الدولي. لهذا السبب ينبغي إدانتها إدانة واضحة، ولهذا السبب لا بد أن تواجه روسيا الآن مزيداً من العواقب جراء تصرفاتها .

لا يمكن أن تفلت روسيا من العقاب على تجاهلها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وحتى في هذه المرحلة المتأخرة، لدى روسيا الخيار أن تغير مسارها، وأن تصغي لرسالة المجتمع الدولي، وأن تدخل في حوار مع أوكرانيا. في الأسبوع الماضي، سمعنا في المجلس رئيس الوزراء الأوكراني وهو يعرض فتح الحوار مع روسيا (انظر S/PV.7134). ومع ذلك فقد قوبلت تلك الخطوة الأساسية بالرفض حتى الآن.

الموقف خطير في أوكرانيا والمنطقة. يوم أمس، تجاوز الموقف عتبة أخرى في سلم الخطورة عندما قُتل جندي أوكراني لدى قيام قوة موانية لروسيا باقتحام مجمع عسكري أوكراني في القرم. وهناك تقارير موثوق بها عن استفزازات بتحريض روسي في شرق أوكرانيا وجنوبها. ونثني على ما يتحلى به العسكريون الأوكرانيون من درجة عالية ومستمرة من ضبط النفس. بيد أن هذه التصرفات ما هي إلا تأكيد لمدى اقترابنا من المزيد من التصعيد.

الممثل الدائم لروسيا عن أن العملية تمت في ظل الامتثال للقانون الدولي، ومن دون تدخل خارجي، ومن خلال عملية ديمقراطية. من الصعب أن نعرف أيّاً من هذه التأكيدات الثلاثة هو الكذبة الكبرى.

استفتاء الأحد كان سخرية من الممارسة الديمقراطية. وهو غير قانوني بموجب الدستور الأوكراني، وجرى الترتيب له في ظرف ١٠ أيام، ولم يف بأي من معايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لإجراء انتخابات ديمقراطية، وأجري تحت الاحتلال العسكري الروسي، ولم يمنح شعب القرم خيار التصويت على بقاء الوضع الراهن. لا الاستفتاء، ولا توالي الحجاج القانونية اليائسة والمتناقضة وغير المتسقة التي قدمتها روسيا يمكن أن يخفي الحقيقة الصارخة للإجراءات التي اتخذها ذلك البلد. لقد ضمت روسيا جزءاً من أراضي دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة من خلال استخدام القوة العسكرية .

تدعي روسيا أنها غير ملزمة بأي من التزاماتها وواجباتها السابقة تجاه أوكرانيا، بما في ذلك مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، بذريعة أنها لا تعتبر الحكومة الجديدة في أوكرانيا حكومة شرعية. بيد أن المعاهدات والاتفاقات الدولية إنما هي بين الدول، وليس الحكومات. تغيير الحكومة في كييف لا يعفي روسيا من واجباتها والتزاماتها الدولية. إننا نشهد سلوكاً غير قانوني من بلد كبير يمارس التسلسل والتخويف على جيرانه، ويتجاهل المعايير الدولية، ويقوم بشكل أحادي بتغيير الحدود المعترف بها دولياً على هواه.

يوم أمس، قال الرئيس بوتين في خطابه إلى مجلس الاتحاد: "لقد كانت القرم على الدوام، ولا تزال، في قلب الشعب وضميره، جزءاً لا يتجزأ من روسيا". ومضى قائلاً إن القرم، بسبب كونها أرضاً إستراتيجية، كان لا بد من أن تكون تحت السيادة الروسية القوية والمستقرة. الآن على الأقل، بعد أسابيع من الإنكار، ها هي روسيا تعترف بالدوافع الحقيقية لمغامرتها

”مراقبين مستقلين للانتخابات“، مثلما ذكر زميلنا الفرنسي، من القوميين المتشددين، والمتعاطفين مع النازية، ومنكري المحرقة، والمعادين للسامية، ومنكري مذبحه سريرينيتسا، والخائفين من الاسلام - أولئك الذين يدعون حماية أوروبا وأوكرانيا وشبه جزيرة القرم من الفاشية - تمكنوا من مراقبة الاستفتاء وزعموا أنه كان جيدا وعادلا.

السكان التتار الأصليون، الذين تمثل القرم لهم المكان الوحيد على الأرض الذي يسمونه الوطن، والذين ما زالت ذكرى ترحيلهم الجماعي على يدي ستالين في عربات المشية حية في ذاكرتهم الجماعية، دعوا إلى مقاطعة الاستفتاء لأنه يتعارض مع رغبتهم في أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من أوكرانيا. ماذا عن حقهم في تقرير المصير؟

إن ما يسمى بالاستفتاء هذا ليس سوى استيلاء مكشوف على الأراضي وانتهاك صارخ من جانب روسيا لميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، فضلا عن الاتفاقات والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف. والبلد الذي كان ينبغي أن يكون ضامنا لسيادة أوكرانيا وفقا لمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، أحلّ بمسؤوليته القانونية تجاه أوكرانيا، التي تقضي بحماية سيادتها وسلامة أراضيها مقابل تخليها عن الأسلحة النووية. ماذا يعني ذلك لنظام عدم الانتشار؟

إن استفتاء يوم الأحد ليس سوى خدعة زائفة كان هدفه الوحيد البصم على الضم غير الشرعي لجزء من أوكرانيا. وعلى هذا النحو، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يعترف به. وتدعو ليتوانيا مرة أخرى جميع الدول إلى رفض هذا العمل، وعدم الاعتراف بضم جزء من الأراضي السيادية لأوكرانيا إلى الاتحاد الروسي على نحو غير مشروع، والتأكيد مجددا على تأييدها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها.

تمتد المسألة إلى ما هو أبعد من حدود أوكرانيا المعرضة للخطر. فالمسألة التي أمامنا تتعلق باحترام المعاهدات الثنائية والدولية. إنها تتعلق بمراعاة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. تلك هي الأطر التي نعتد عليها جميعا، والتي تتحداها روسيا. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية تتمثل في الدفاع عن كل ما عملنا بجهد شديد لبنائه طوال السبعين عاماً الماضية .

**السيدة مورموكايتيه** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون والأمين العام المساعد سيمونوفيتش على إحاطتيهما، وزميلنا ممثل أوكرانيا على بيانه.

ولقد جرى يوم الأحد الماضي استفتاء عاجل أُعدّ بطريقة غير قانونية في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا - استفتاء جرى في منطقة سلخت عن أرضها الأساسية وبقية العالم من جانب قوات مسلحة لبلد آخر، وتحت ضغط كبير من الدعاية العدوانية ضد أوكرانيا.

إن ممثلين عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمات رئيسية تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات وطنية وإقليمية لها خبرة ممتازة في مجال رصد حقوق الإنسان وتنظيم الانتخابات ومراقبتها مُنعوا جميعا من دخول شبه جزيرة القرم. وجرى تنظيم الاستفتاء في فترة زمنية قياسية قصيرة، ربما لأول مرة في مجال إجراء الاستفتاءات، من دون أعمال تحضيرية أو مشاورات على الصعيد الوطني. لم يكن حاضرا هناك مراقب واحد دولي موثوق به للتحقق والتأكد من أن هذا الاستفتاء العاجل كان حرا ونزيها. هذه الحقائق وحدها تكفي لأن تكون إنذارا إزاء نوعية الاستفتاء وما يتصف به من خديعة.

في الوقت نفسه، جدير بالذكر أنه بينما مُنع ممثلون عن منظمات دولية رئيسية وأفراد الرصد والمراقبون من دخول شبه جزيرة القرم، كان هناك أكثر من مائة شخص مما يُدعون

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة، مل مذكرة تفاهم بودابست لعام ١٩٩٤، ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الروسي لعام ١٩٩٧. كما نؤكد على أن ما يحكم وضع أي إقليم أو جزء من أراضي أوكرانيا هو دستور هذا البلد الذي يضمن سلامة أراضيه الإقليمية ووحدته بجميع أجزائه وأقاليمه، وبالنتيجة لا يجوز تقسيم أي جزء منه وضّمه إلى أي دولة أخرى.

لا بد للمجتمع الدولي أن يبذل أقصى الجهود لترع فتيل الأزمة، وحث الأطراف على التوصل إلى تسوية تحافظ على مصالحها وحقوقها المشروعة، وتؤدي بالنتيجة إلى عودة منطقة القرم إلى السيطرة الأوكرانية، والعمل على إيجاد ضمانات لمصالح هذه الأطراف في حال التوصل إلى اتفاق ينهي الأزمة، ومنها ضمانات لحقوق الأقليات في أوكرانيا.

ونؤكد هنا على دعوتنا بأن تقوم أجهزة الأمم المتحدة ببذل مساعيها الحميدة لتقريب وجات النظر بين الأطراف، وإيجاد آليات مناسبة لبدء الحوار بينها ودفعه إلى الأمام. ومما لا شك فيه أن الوقت قد حان لتشكيل مجموعة اتصال دولية لتحقيق هذه الغاية، والعمل مع مختلف الأطراف على الأرض، وأن تتعاون في جهودها مع فرق المراقبة التي يمكن إرسالها للتحقق من الأوضاع في مختلف مناطق أوكرانيا، بما فيها منطقة القرم.

وعلى أطراف الأزمة، بدورها، أن تتراجع عن إجراءاتها التصعيدية، وأن تغلب لغة العقل والمنطق والحوار، وتتعاون مع الجهود الدولية المبذولة، وألا تغلق الباب أمام إيجاد حلول تجنّب العالم والمنطقة الآثار السلبية التي تسببها الأزمة للأمن والسلم الدوليين والإقليميين.

**السيد شريف (تشاد)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد إلياسون والسيد سيمونوفيتش على

كم بلغت درجة السخرية حيال تنفيذ ذلك تحت ذريعة كاذبة لحماية حقوق الإنسان والأقليات، والعدوان على شبه جزيرة القرم من جانب مسلحين موالين لروسيا بدعم من موسكو، الأمر الذي تسبب بانتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان لسكان القرم، من خلال التحريض ضد الأوكرانيين، وفرض الرقابة المشددة، وإغلاق منافذ وسائط الإعلام ومراكز الصحافة، وحالات الاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي، وحالات الاختفاء القسري، والمهجمات الروتينية ضد الصحفيين، والتخريب، والضرب وغيره من صنوف المعاملة السيئة؟

علاوة على ذلك، إن نتائج الاستفتاء وإدخال القرم بعجالة إلى الحظيرة الروسية سيشكلان انتهاكا لحقوق إعداد كبيرة من السكان في شبه جزيرة القرم الذين سوف يضطرون إلى اتخاذ خيارات تدمي لها القلوب بشأن ولائهم للدولة الأوكرانية وجنسياتهم، مع ما يخلف ذلك من عواقب وخيمة على أسرهم، وحقوقهم في الملكية، ومستقبلهم.

والبلد الذي يستولي بإرادته على جزء من بلد مجاور إشارة مثيرة للقلق العميق للجميع، من أن ثمة أراضي كانت مرة أخرى لقمة سائغة، وأن القواعد الدولية التي تضمن سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، وحرمتها يمكن إعادة كتابتها بالقوة. من سيكون التالي؟

**السيد عميش (الأردن):** يعبر الأردن عن قلقه الشديد من تطورات الأزمة في أوكرانيا، وبالأخص في منطقة القرم، ومن عدم نجاح الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول سلمية لغاية الآن.

نؤكد مجدداً على ضرورة احترام سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي، وعلى أن تكون جميع أراضي أوكرانيا وأقاليمها، بما في ذلك منطقة القرم، تحت السيادة الأوكرانية، وهو ما يعترف به المجتمع الدولي وما يقرّ به

إحاطتبهما الإعلاميتين. كما أود أن أشكر الممثل الدائم لأوكرانيا على بيانه.

تشعر تشاد بالجزع إزاء ما يجري في أوكرانيا، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم. ونلاحظ مع قدر كبير من القلق أنه، على الرغم من الدعوات المتكررة التي يطلقها المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، يتواصل تقويض السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها.

نحن نؤكد مرة أخرى على أننا ملتزمون بوحدة أوكرانيا وسلامة أراضيها، ونحث جميع الأطراف على التقيد بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المادة ٢. ونطلب إلى جميع الأطراف المعنية العمل على التوصل إلى تسوية سلمية، ونؤيد المساعي الحميدة للأمين العام بهدف إقامة حوار مباشر بين الطرفين بغية إيجاد حل سياسي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثلة لكسمبرغ.

أشكر نائب الأمين العام، يان إلياسون، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان على إحاطتبهما الإعلاميتين. كذلك أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، السفير يوري سيرغيف، على بيانه.

مهما شددت لا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على أن الاستفتاء الذي عُقد في ١٦ آذار/مارس في شبه جزيرة القرم قد انتهك دستور أوكرانيا الذي ينص على عدم تجزئة أراضي أوكرانيا وعدم جواز انتهاك حرمتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتخابات عُقدت في ظروف انعدمت فيها الشرعية. لقد كانت شبه جزيرة القرم مُحتملة وقُطعت عن بقية أوكرانيا وجرى تخويف الصحفيين وأعضاء المجتمع المدني وعُرقلت بشدة حرية وسائط الإعلام. ومُنع ممثلو الأمم المتحدة ومنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا الذين دعتهم الحكومة الأوكرانية من دخول شبه جزيرة القرم.

إن المجتمع الدولي لا يعترف بأي شكل كان بنتيجة الاستفتاء غير القانوني وغير الدستوري. وبصورة مماثلة، لا يُقر المجتمع الدولي أي تدبير لدمج جمهورية القرم الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي في الاتحاد الروسي من خلال الاستفتاء. نرحب بالتوافق الواسع في وجهات النظر في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

إن أعمال روسيا في الأراضي الأوكرانية في الأسابيع الثلاثة الماضية تنتهك انتهاكاً صارخاً القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي. أنها تتناقض مع الالتزامات التي قطعتها روسيا في ما يتعلق بأوكرانيا في إطار مذكرة التفاهم الموقعة في بودابست في عام ١٩٩٤ ومعاهدة الصداقة والتعاون والشراكة الموقعة في عام ١٩٩٧ بين روسيا وأوكرانيا.

تشعر لكسمبرغ بقلق عميق إزاء زيادة حدة التوتر في شبه جزيرة القرم الناجمة عن الوجود غير الشرعي للقوات الروسية المسلحة خارج المنطقة المأذون لها بها. ومن الضرورة الملحة نزع فتيل الأزمة من خلال تخفيف حدة التصعيد العسكري، والبدء بانسحاب القوات الروسية فوراً إلى مناطق نشرها الدائمة قبل الأزمة. ونرحب بالهدوء وضبط النفس اللذين تحلت بهما السلطات الأوكرانية حتى الآن في ظل انتهاك سيادة بلدها وسلامته الإقليمية. ومهما يكن من أمر، نرى أن وفاة الضابط الأوكراني الذي قُتل بالأمس بإطلاق الرصاص عليه خلال هجوم على قاعدة عسكرية في سيمفيربول أمر يبعث على القلق الشديد. واليوم، توجد أنباء عن شن هجمات على قاعدة للقوات المسلحة الأوكرانية، بما في ذلك قيادة البحرية الأوكرانية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي.

بإثناء بعثة مراقبة خاصة تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن تنفيذها لا ينبغي تأخيرها أكثر من ذلك.

وبشكل عام، نشجع الأمم المتحدة على مواصلة مساعيها الحميدة في الأزمة الناشبة بين أوكرانيا وروسيا. وفي ذلك الصدد، نشيد بالزيارة التي يخطط الأمين العام للقيام بها إلى موسكو وكييف في الأيام القليلة المقبلة. وحتى وإن كانت الجهود الدبلوماسية لم تجن ثماراً حتى الآن، لا بد لها من أن تستمر بكثافة لإيجاد حل يحترم الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

والآن أستأنف مهامى بوصفى رئيساً للمجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
خلال مناقشاتنا أطلق عدد من زملائي لنفسه عنان القريحة الشعرية. لقد أرغمتُ بشكل خاص على العودة إلى البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة. فقد بدأت السيدة باورز بيانها بالإشارة إلى تولستوي وشيكوف وانتهت بنفسها بالانحدار إلى مستوى الصحافة الشعبية. ببساطة من غير المقبول الاستماع إلى هذه الإهانات الموجهة إلى بلدنا. إذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع تعاوننا في مجلس الأمن بشأن القضايا الأخرى، فيجب على السيدة باورز أن تفهم ذلك. منتهى الوضوح.

**الرئيسة (تكلمت بالفرنسية):** طلب ممثل أوكرانيا الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

**السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم شخصياً على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على دعوتي للمشاركة فيها. إنى ممتن لنائب الأمين العام والأمين العام المساعد على إحاطتهما الإعلاميتين. أود أن أعرب عن

وفي السياق الحالي، كل حادث يمكن أن يتحول إلى شرارة تُشعل النيران.

نعتقد أنه بغية التصدي للأزمة، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور بتعاون وثيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا والمنظمات الأخرى. ونأسف إذ أنه لم يتمكن الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان من زيارة شبه جزيرة القرم. ومع ذلك، فإن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد سيمونوفيتش تركز على الأدلة التي جمعها وتؤكد الملاحظة التي أبدتها قبل أسبوعين المفوضة السامية للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والسبب الرئيسي الذي قدمته روسيا لإضفاء الشرعية على أعمالها هو المخاطر التي تتهدد حقوق الناطقين بالروسية والمجتمعات الروسية في شبه جزيرة القرم، وتبين أن تلك التهديدات لا أساس لها من الصحة. ولم يكن ذلك نتيجة أعمال الحكومة في كريف أو السلطات الأوكرانية، بل جراء التصعيد العسكري الروسي الذي عزز مناخ الإفلات من العقاب وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم. إن الحالة تُهدد بدرجة شديدة حدوث اختلال في التوازن بين سائر الطوائف التي ما انفكت تتعايش سلمياً حتى الآن في شبه جزيرة القرم.

نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لنشر مراقبين على جناح السرعة بموجب خطة عمل الأمين العام "الحقوق أولاً"، لرصد حالة حقوق الإنسان في جميع أرجاء الأراضي الأوكرانية. وبوسع المراقبين التثبت من الحقائق والإبلاغ بصورة موضوعية لوقف تفشي مزاعم لا أساس لها من الصحة تستهدف زيادة حدة التوترات. ونأمل أن يصبح فريق المراقبين منحرفاً في العمل قريباً وبصورة كاملة وأن يذهب أيضاً إلى شبه جزيرة القرم وشرقي أوكرانيا. وعلى نفس المنوال، نأمل في أن يتعزز وجود المجتمع الدولي في جميع أرجاء أوكرانيا في أقرب وقت ممكن



ولدي تعليقان من واجبي ببساطة أن أدلي بهما. لقد وصف زميلي الروسي القرار الذي اتخذته السلطات الأوكرانية بالأمس بالسماح لجنود جيشنا في القرم باستخدام الأسلحة للدفاع عن النفس، عقب قتل جندي زميل لهم، بأنه استهتار. واليوم، سمعنا انه استهتار لأنهم يرفعون أسلحتهم في وجه أبناء بلدهم. وهذا أمر غريب. ويترك لدى المرء إحساس بان أوكرانيا هي التي شنت هجوماً يداخل جنودها، على عكس الحقيقة، وهي أن روسيا قبل ثلاثة أشهر نشرت قواتها في جميع أنحاء أرض أوكرانيا ذات السيادة - وكان هذا في بداية عشية عيد الفصح الأرثوذكسي، في وقت كان المؤمنون على وشك التجمع. واعتقد أن هناك إفراطاً في الاستهتار ومجافاة الحقيقة هنا.

(تكلم بالإنكليزية)

وتواصل أوكرانيا القول إننا على استعداد للحوار. وشرعنا بتقديم طلب لزملائنا الروس لعقد مشاورات في إطار الاتفاق الثنائي. ودعونا جميع الضامنين بموجب مذكرة بودابست إلى عقد اجتماع على نحو ما نصت عليه تلك الوثيقة. ورفض الاتحاد الروسي. ونحن على استعداد للمزيد من الحوار، وننوه بالاقترح الذي قدمه الاتحاد الروسي مؤخراً. ولكن ما يستدعي خيبة الأمل أن هذه ليست اقتراحات؛ بل هي إنذارات نهائية ومطالب فيما يتعلق بكيفية بناء أوكرانيا لمستقبلها. ولا تعجبنا هذه الإنذارات النهائية لأنها تشكل تدخل سافراً في شؤوننا الداخلية. ونود أن نجري الحوار.

ونشيد بالجهود التي بذلها الأمين العام خلال الأسابيع الأخيرة ونأمل أن تؤدي اجتماعاته في موسكو وكييف إلى حدوث بعض التطورات الإيجابية. وأشكر زملائي الموجودين في القاعة على دعمهم.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

تقديري لجميع الذين أعربوا في بياناتهم عن دعمهم للسلامة الإقليمية لبلدي وأثاروا احتجاجات قوية تتعلق بعدم شرعية الاستفتاء في شبه جزيرة القرم. والآن سأقول بضع كلمات بالروسية، حيث أصبح ذلك عُرفاً.

(تكلم بالروسية)

أود أن أعقب على بضعة عناصر وردت في بيان زميلي ممثل الاتحاد الروسي. إن التعقيب على بعض البيانات التي أدلى بها زميلي الروسي أمر معقد جدا وإلى حد كبير غير سار. من الصعب جدا التعقيب على أكاذيب أدلى بها بصفاقة لأنها تضع المرء في موقف يضطره إلى تبرير ما صدر عنه.

أما في ما يتعلق بحرية التعبير والحصول على المعلومات في أوكرانيا، فهل يعرف السيد تشوركين الفرق بين حرية التعبير والحصول على المعلومات في أوكرانيا وفي روسيا؟ إن جميع البث الشبكي لمجلس الأمن يذاع في أوكرانيا على جميع القنوات من دون تحرير. ليس كل شيء استمعنا إليه هنا اليوم سيكون ساراً للأذان الأوكرانيين. إن قدرنا كبيراً جداً من التوصيات التي طُرحت هنا اليوم تتضمن عناصر تنتقد أوكرانيا بيد أننا على استعداد للاستماع إليها كلها.

إن الأشياء الوحيدة التي تُسمع في وسائل الإعلام الروسية هي البيانات الروسية. بالأمس، اجتمعت مع منظمة نسائية غير حكومية شاركت في منتدى المرأة في الأمم المتحدة. وأحدى النساء كانت من أوديسا والأخرى من دونتسك والثالثة من شيرنيهيف. كلهن يتكلمن الروسية.

لقد توجهن إليّ بسؤال: "كيف يمكن للعالم بأسره أن يشاهد على شاشة التلفزيون هذه الأكاذيب التي يُستمع إليها في العديد من البيانات التي يدلي بها ممثلو الاتحاد الروسي؟" كيف يمكنني أن أرد عليهن؟

الوسيلة تبرر الغاية؟ ربما كانت تلك الإجابة الوحيدة.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا أود أن أتبادل الجدال العنيف مع زملائي الأوكرانيين وأعتقد انه لن تكون هناك مناقشة مطولة ولكن يوجد تعليقان يلزمي أن أدلي بهما.

ما هو الاستهتار. الاستهتار هو محاولة المرء إثارة نزاع بإطلاق النار على جانبه بالذات وعلى الجانب الآخر على السواء. واليوم، أشار عدد من زملائي إلى وقوع هجوم مزعوم على قاعدة أوكرانية. ويمكنني أن أبلغ المجلس مرة أخرى بأنه لم يقع أي هجوم على أية قاعدة. بل لم يكن يوجد أي جنود روس. وكان الموجودون أعضاء غير مسلحين لقوات الدفاع الذاتي، ولا يرتدون غير سترات واقية من الرصاص، وأدت طلقة أطلقها قناص كان متمركزا فوق أحد المباني المجاورة إلى قتل شخص وإصابة آخر في كلا الجانبين. وعلى الفور خرج القادة في كييف ببيان يقول إن هناك الآن حاجة إلى إطلاق النار على الجنود الروس. فذلك هو الاستهتار الحقيقي.

إن الاستهتار هو ما رأيته في ميدان، حيث جرت محاولة للتسبب في الإطاحة العنيفة بالسلطات بإطلاق النار على جميع الجوانب وقتل أكبر عدد ممكن من المحتجين، كما قال السيد سيمونوفيتش. وكان أحد القناصة المحترفين يطلق النار على الحشود، ورأى الجميع المكان الذي أتت منه الطلقات. وأحد القناصة المجهزين جيدا والمدربين جيدا أتى من مقر ما يسمى بقائد ميدان. وذلك استهتار.

وأخيرا، أود أن أتناول ما يسمى بالإنداز النهائي. ولا أعلم لماذا يشير زملاؤنا الأوكرانيون إلى هذا باعتباره إنذارا نهائيا. فقد بدأ شركاؤنا الغربيون النظر في كيفية تخليص أنفسهم من الأزمة في أوكرانيا وفي تقديم وصفاتهم بالذات للقيام بذلك العمل. وردا على ذلك قدمنا لهم رؤيتنا للطريقة التي يمكننا بها تخليصهم من الأزمة في أوكرانيا وضمن أن تشعر جميع المناطق بالارتياح والأمن. وأساس اقتراحنا ذاته يتمشى

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل فرنسا أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

**السيد أرو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعتقد اننا لا يمكن أن نتكلم هراء هنا ولا يمكن أن ندع ممثل الاتحاد الروسي يلقي علينا الدروس بما يفيد بان روسيا قدمت اقتراحات بقصد تسوية النزاع. وفي الواقع، كانت اقتراحات روسيا بسيطة ألا وهي: ما أملكه ملك لي وحدي - أي، القرم - ويمكننا أن نتفاوض بشأن ما هو ملك لكم - أي، سيادة أوكرانيا. فذلك هو الاقتراح الروسي. وتواصل روسيا تكرارها على استعداد للكلام عن ما تبقى من أوكرانيا - ولكن القرم انتهت. ونحن نقول لا؛ ولكن واضحين. فعلى تلك الأسس، لا يمكن أن نجري حوارا يستند إلى النظام القانوني الدولي. ونحن لم نرفض الاقتراح الروسي. وبكل بساطة، نحن رفضنا أي اقتراح يهدف في نهاية المطاف إلى إجبارنا على قبول ضم القرم. والأمر بسيط. نحن على استعداد للتفاوض على أساس القانون الدولي. والقانون الدولي يعني سلامة أراضي أوكرانيا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ترك لدي إحساس بان هناك أمرا في اقتراحنا لا يعجب زميلانا الفرنسي. وذلك هو الانطباع الذي ترك لدي. ولكننا لم نقدم الاقتراح باعتباره مشروع قرار لمجلس الأمن. فقد ناقشه وزير الخارجية كيري والوزير لافروف بكثير من التفصيل. فهم قدموا وثائقهم، ونحن قدمنا وثائقنا. فما هو غير المعتاد في

هذا الأمر؟ لا أرى أي شيء غير معتاد في كل هذا، وإذا كان هناك شيء لا يعجبك، فلنجلس ونناقش النقاط المحددة التي لا تعجبك. وهذا إجراء دبلوماسي متعارف عليه .

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧|٠٠.